

## المخلص التنفيذي: مشاكل الفساد القضائي الرئيسية

### منظمة الشفافية الدولية

يقوض الفساد العدالة في أجزاء كثيرة من العالم، ويحرم الضحايا والمتهمين الحق الإنساني الأساسي في محاكمة عادلة ونزيهة. هذه هي النتيجة النهائية لتقرير منظمة الشفافية الدولية عن الفساد العالمي لسنة 2007.

من الصعب أن نبالغ في التأثير السلبي لفساد القضاء: إنه يضعف قدرة المجتمع الدولي على التصدي للإرهاب والجرائم الدولية، ويقلل التجارة والنمو الاقتصادي والتنمية البشرية؛ والأهم من ذلك أنه يحرم المواطنين من تسوية عادلة للخلافات مع الجيران أو السلطات. وعندما تحدث الثانية، فإن الفساد القضائي يقسم ويفتت المجتمعات بإبقاء معنى الضرر الناجم عن المعاملة الظالمة والوساطة. النظم القضائية المنحطة بالرشوة تقوض الثقة في الحكم عن طريق تسهيل الفساد في جميع القطاعات الحكومية بدءاً من رأس السلطة. وبذلك فإنهم يرسلون رسالة فجة إلى الناس معناها أن في الفساد في هذا البلد مباح.

### تعريف الفساد القضائي

تعرف منظمة الشفافية الفساد بأنه "إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مصلحة شخصية". وهذا سواء كانت المصلحة مكاسب مالية أو مادية أو غير مادية، مثل الأهداف السياسية أو الطموحات المهنية. يتضمن الفساد القضائي أي تأثير سلبي على نزاهة عملية التقاضي من أي جهة داخل نظام المحاكم.

على سبيل المثال، يمكن للقاضي أن يسمح أو يستبعد الأدلة بهدف تبرير وتبرئة متهم مذنب من رجال السياسة أو المجتمع. أو قد يتلاعب القضاة أو موظفي المحكمة في مواعيد القضايا لصالح هذا الطرف أو ذاك. في بلدان التي لا يوجد بها تسجيل حرفي لكل محاضر الجلسات، قد يقوم القضاة بتلخيص أو تشويه إجراءات التقاضي أو شهادة الشهود قبل إصدار حكمه الذي قد تم شراؤه من قبل أحد الأطراف في القضية. قد يفقد صغار موظفي المحكمة ملف أو مستند ما مقابل ثمن.

قد يكون للأطراف الأخرى من نظام العدالة تأثير على الفساد القضائي. يمكن أن تفسد القضايا الجنائية قبل وصولها إلى المحاكم إذا ما عبثت الشرطة بالأدلة التي تؤيد الاتهام الجنائي أو عندما لا تطبق النيابة العامة معايير موحدة على الأدلة التي تأتي من يد الشرطة. في البلدان التي تحتكر فيها النيابة توجيه الاتهام أمام المحاكم، يقطع وكيل النيابة الفاسد الطريق أمام أي سبيل للإنصاف القانوني.

يتضمن الفساد القضائي إساءة استخدام الأموال العامة النادرة التي تخصصها الحكومات لتطبيق العدالة، والتي نادراً ما تكون ذات أولوية عالية من الناحية السياسية. على سبيل المثال، قد يقوم القضاة بتوظيف أفراد أسرهم أو معارفهم في المحاكم، أو التلاعب بعقود إيجار أو شراء مباني ومعدات المحاكم. يمتد الفساد القضائي من مرحلة ما قبل المحاكمة ثم خلال إجراءات المحاكمة وبعد مرحلة الحكم النهائي وتنفيذ الأحكام.

إن إجراءات الطعن على الأحكام - وهي وسيلة هامة للإستدراج في حالات الأحكام الخاطئة - تمثل فرصة إضافية أمام الفساد القضائي. عندما تتحكم القوى السياسية المسيطرة في تعيين كبار القضاة، فإن مفهوم المطالبة بعدم السيطرة الكاملة للسلطة لا يكون سوى سراب. حتى عندما تكون المواعيد مناسبة فإن فعالية إجراءات الطعن أو الاستئناف يشوبها الخلل إذا كان اختيار وتحديد طلبات الاستماع لا تتمتع بالشفافية، أو عندما تتراكم القضايا

وتمضي السنوات في انتظار الفصل فيها، أو أن يكون الاستئناف أو الطعن لمصلحة الطرف الأكثر ثراء، بمعنى أن الطرف ذو الموارد المحدودة، قد لا يكون قادرا على مواصلة القضية بعد الحكم الابتدائي حتى لو أن الحق معه.

## نطاق الفساد القضائي

يوجد فرق واضح بين النظم القضائية الخالية نسبيا من الفساد وتلك التي تعاني منه بشكل منتظم. توضح مؤشرات الفساد القضائي معايير أوسع من الفساد: توجد الهيئات القضائية التي تعاني من الفساد المنتظم عادة في المجتمعات التي يتفشى فيها الفساد عبر قطاع الحكومة. وهناك أيضا علاقة عكسية بين مستويات الفساد القضائي ومستويات النمو الاقتصادي حيث أن توقعات احترام العقود وإيجاد حل عادل للخلافات يعتبر أمر حيوي للمستثمرين ويدعم ازدهار التجارة والنمو. إن للنظام القضائي المستقل والنزيه نتائج مهمة بالنسبة للتجارة والاستثمار والأسواق المالية كما تعلمت بلدان متنوعة مثل الصين ونيجيريا.

تتنوع أهداف السلوك الفاسد في القطاع القضائي. يشوه بعض أنواع الفساد العملية القضائية لإصدار أحكام ظالمة، لكن هناك أيضا عدد أكبر من الناس الذين يدفعون الرشوة لإسراع أو تعجيل العملية القضائية تجاه ما يمكن أن يكون حكم عادل. وفي النهاية فإن ذلك أيضا غير مقبول لأن الضحية في كل الأحوال هو الطرف الآخر من المحاكمة. في أسوأ النظم القضائية، فإن كل من نوعي الفساد موجود ومقبول بل يشجعه أولئك الذين يعملون حول مبنى المحكمة. في استقصاء منظمة الشفافية الدولية/مقياس الفساد العالمي لعام 2006 تم سؤال 59,661 شخص في 62 بلدا<sup>[1]</sup> ووجد في ثلث هذه البلدان أن أكثر من 10 في المئة من المجيبين تفاعلوا مع النظام القضائي وأنهم أو أحد أعضاء أسرهم قاموا بدفع رشوة للحصول على حقوقهم بأحكام عادلة في قضايا قانونية.

## أنواع الفساد القضائي

هناك نوعان من الفساد الذي يؤثر على معظم الهيئات القضائية: التدخل السياسي في الإجراءات القضائية، سواء من السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية للحكومة، والرشوة.

### أ - التدخل السياسي في الإجراءات القضائية

إن النتيجة الغير مشجعة لهذا المجال - على الرغم من مرور عدة عقود من جهود الإصلاح والاتفاقات الدولية لحماية استقلال القضاء والقضاة والعاملين في المحاكم في أنحاء العالم - فإن الحكم يغلب عليه أن يكون لصالح القوى السياسية أو الكيانات الاقتصادية وليس وفقا للقانون. هناك تراجع واضح في المعايير الدولية للقضاء في بعض البلدان. زادت القوى السياسية من نفوذها وتأثيرها على القضاء على سبيل المثال كما في الأرجنتين وروسيا.

يقدم القضاء الواهن الحماية "القانونية" لمن هم في السلطة ويمارسوا استراتيجيات مشبوهة أو غير قانونية مثل الاختلاس والمحسوبية وعمليات الخصخصة من أجل مصالحهم الخاصة، أو القرارات السياسية التي قد تواجه مقاومتها في المجلس التشريعي أو من وسائل الإعلام. وفي نوفمبر 2006، على سبيل المثال، حكم قاضي أرجنتيني عينه الرئيس السابق كارلوس منعم بأن زيادة نفقات حملات الحزب الحاكم لم تنتهك قانون تمويل الحملات لعام 2002 لأن الأحزاب لم تكن مسئولة عن تمويل "الذي كانوا يجهلوه".

يأتي التدخل السياسي عن طريق التهديد والترهيب ورشوه القضاة، لكنه يأتي أيضا عن طريق التلاعب في التعيينات القضائية ورواتب وشروط الخدمة. تم في الجزائر عقاب القضاة الذين يعتقد أنهم مستقلون عن الحكومة بنقلهم إلى أماكن نائية. وفي كينيا تم الضغط على قضاة للتحتي دون إبلاغهم بالتهمة الموجهة إليهم في حملة مكافحة الفساد التي ينظر إليها على نطاق واسع باعتبارها حملة تخدم أهداف سياسية خاصة. القضاة الذين يعتبرون مصدر مشاكل للسلطة يمكن نقلهم من المناصب الحساسة أو تحويل القضايا الهامة بعيدا عنهم إلى قضاة يسهل السيطرة عليهم من أصحاب النفوذ. وكان يستخدم هذا الأسلوب من قبل رئيس بيرو السابق البرتو فوجيموري، ويحدث ذلك أيضا في سريلانكا.

الطريقة الرئيسية لمنع مثل هذا النوع من الفساد هي الآليات الدستورية والقانونية التي تحمي القضاة من العزل والنقل المفاجئ دون إجراء أي تحقيق نزيه. هذه الحماية تذهب شوطا بعيدا في هذا الطريق نحو ضمان أن المحاكم والقضاة والأحكام مستقلة عن التأثيرات الخارجية.

ولكن يمكن أيضا أن تسبب حصانة القضاة مشاكل لو سمح للقضاة الاحتماء بالحصانة القضائية عن طريق أحكام بالية وعدم احترام القوانين و الأفكار الجماعية، كما في تركيا وباكستان ونيبال. فالمطلوب هو توازن دقيق بين الاستقلال والمساءلة وحجم أكبر بكثير من الشفافية التي تقدمها أو على استعداد لتقديمها معظم الحكومات أو الهيئات القضائية.

استقلال القضاء يقوم على الثقة العامة، ولنزاهة المؤسسة القضائية أهمية خاصة، حيث انها تدعم الثقة فيها. حتى وقت قريب كان رئيس الهيئة القضائية البريطانية في الوقت نفسه المتحدث الأعلى في البرلمان وعضو في اللجنة التنفيذية، والذي سبب مشاكل تتعلق بتعارض المصالح. وفي الولايات المتحدة، تشوه الانتخابات القضائية ما يمنح للقضاة لمساندتهم أثناء الحملات الانتخابية والذي يؤثر لا محالة على اتخاذ قراراتهم القضائية لاحقا.

إن الفساد السياسي والقضائي يساند بعضهم بعضا. عندما يكون النظام القضائي فاسدا، فإنه غير مرجح أن تنفذ العقوبات على الأشخاص الذين يقدمون الرشوى أو التهديدات ويحرضون السياسيين. إن تشعبات هذه الديناميكية عميقة لأنها تحرم المرشحين الأكثر أمانة وثقة من الدخول أو النجاح في الحياة السياسية أو الخدمة العامة.

## ب- الرشوة

يمكن أن تحدث الرشوة في كل مرحلة من مراحل التقاضي: قد يبتز المسؤولون في المحاكم الأموال للقيام بعملهم الواجب عليهم عمله في كل الأحوال. قد يحصل المحامون على "أتعاب إضافية" لتعجيل أو تأخير القضايا أو توجيه عملائهم إلى القضاة الفاسدين المعروفين بقبولهم الرشوى واتخاذ أحكام مواتية. من ناحية القضاة، قد يقبل القضاة الرشوى لتأخير أو تسريع الفصل في القضايا أو قبول أو رفض الاستئناف، أو التأثير على قضاة آخرين أو ببساطة الحكم لصالح دافعي الرشوى. توضح الدراسات في هذا المجال عن الهند وبنجلاديش بالتفصيل كيفية أن مد وتطويل إجراءات التقاضي تجبر الناس على دفع الرشوى من أجل الإسراع في الفصل في قضاياهم.

عندما يكون للمتهمين أو المتقاضين رأي سئ في نزاهة القضاة والعملية القضائية، فإنهم أكثر ميلا إلى اللجوء إلى رشوة مسؤولي المحكمة والمحامين والقضاة لتحقيق أهدافهم.

ومن المهم أن نتذكر أن المحاكم الرسمية تحكم فقط في جزء بسيط من النزاعات في العالم النامي. تحكم النظم القانونية العرفية بالدولة أو القضاء أو المجالس الإدارية ما يقدر ب 90 في المئة من القضايا المدنية في أنحاء كثيرة من العالم. تؤكد معظم البحوث أهمية نظم فض النزاعات العرفية باعتبارها البديل الوحيد لبطيء وتكاليف

وفساد إجراءات الحكم الرسمية، ولكنها تحتوي أيضا على عناصر من الفساد وأشكال أخرى من التحيز.<sup>[2]</sup> على سبيل المثال يتم في بنجلاديش ابتزاز أموال من المتشاكين من قبل أشخاص يدعون قدرتهم على التأثير في قرارات هيئة الشاليش المتكونة من شخصيات مدنية محلية تعمل على حل النزاعات وفرض العقوبات. علاوة على ذلك، من المرجح أن المرأة ليست متساوية في الوصول إلى العدالة في الأطر العرفية مما يقلل من قدراتها البشرية والاقتصادية.

## معالجة الفساد القضائي

تبين دراستنا في 32 بلدا أن الفساد القضائي يأخذ أشكالا عديدة ويتأثر بعوامل كثيرة، سواء كانت قانونية، اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية. تكمن في عمق هذه الظاهرة وتعقيداتها قواسم مشتركة تشير إلى أن الحل هو الطريق إلى الإصلاح. وتعتبر المشاكل الأكثر شيوعا في الدراسة على مستوى الدول هي:

1. **التعيينات القضائية:** الفشل في تعيين القضاة على أساس الجدارة يمكن أن يؤدي إلى اختيار قضاة يسهل التأثير فيهم أو قضاة مرتشين.
2. **لوائح وشروط العمل:** يؤدي ضعف الرواتب وظروف العمل الغير آمنة - بما في ذلك عمليات الترقية والنقل الجائرة فضلا عن الافتقار إلى التدريب المستمر للقضاة - إلى أن يكون القضاة وموظفي المحاكم عرضة للرشوة.
3. **المساءلة والتأديب:** عمليات السلطة لتأديب وعزل القضاة تحت مقولة أنهم فاسدين كثيرا ما تؤدي إلى عزل القضاة الأمناء والمستقلين لأسباب سياسية نفعية.
4. **الشفافية:** التعطيم على إجراءات المحاكم يمنع وسائل الإعلام والمجتمع المدني من رصد نشاط المحاكم وفضح الفساد القضائي.

على مدى العقدين الماضيين كانت هذه النقاط غائبة عن كثير من برامج الإصلاح القضائي، والتي تميل إلى التركيز على إدارة المحاكم وبناء القدرات، وتتجاهل المشاكل المتعلقة باستقلال القضاء والمساءلة. لقد أنفقت أموال طائلة على تدريب القضاة دون معالجة أو الاهتمام بتحفيز القضاة على العمل بنزاهة. تم إنفاق الأموال أيضا لتطوير المحاكم إداريا ومحاولة زيادة كفاءتها وتقليل ضغط العمل بها والذي إن لم يقترن بزيادة الرقابة والمساءلة فإنه يجعل من المحاكم الفاسدة أكثر قدرة على الفساد. في وسط وشرق أوروبا، جعل عدم المراعاة الجيدة لسياق وظروف المجتمع تطور المؤسسات القضائية الرسمية بلا معنى تقريبا لاسيما في البلدان التي توجد فيها شبكات غير رسمية تلتف حول المؤسسات القضائية الرسمية.

## التوصيات

تعكس التوصيات التالية أفضل الممارسات في مجال منع الفساد في النظام القضائي وتلخص نتائج التحليل لهذا المجلد، وهي تتناول أربعة مجالات للمشاكل الرئيسية المحددة أعلاه وهي: التعيينات القضائية، ولوائح وشروط وظروف العمل، والمساءلة والتأديب، وأخيرا ولست أخرا الشفافية.<sup>[3]</sup>

## التعيينات القضائية

1. **هيئة تعيينات قضائية مستقلة:** تضمن الإجراءات الموضوعية والشفافية عند تعيين القضاة أن يتم اختيار المرشح الأعلى كفاءة، والذي لا يشعر بأنه مدينا لسياسي معين أو للقاضي الأعلى الذي عينه. إن

- صميم هذه العملية أن توجد هيئة تعيينات تعمل بشكل مستقل عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويتم تعيين أعضاؤها بطريقة موضوعية وشفافة. يجب أن لا يشكل ممثلي السلطة التنفيذية والتشريعية أغلبية في هيئة التعيينات.
2. **تعيينات قضائية وفقا للجدارة:** ينبغي أن تكون معايير الانتخابات واضحة ومعلنة، تسمح للمرشحين والناخبين وغيرهم بأن يكون لديهم فهم واضح لأسس الاختيار. وعلى المرشحين تقديم ما يثبت سجل كفاءتهم ونزاهتهم.
3. **مشاركة المجتمع المدني:** يجب استشارة مجموعات المجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات المهنية والنقابات المرتبطة بالأنشطة القضائية بخصوص جدارة المرشحين.

### اللوائح والشروط

4. **رواتب القضاة:** يجب أن تكون متناسبة مع مركز القضاة وخبراتهم بالإضافة إلى الأداء الوظيفي والتطوير المهني لكامل مدة عملهم. ينبغي توفير معاش عادل ومناسب عند التقاعد.
5. **الحماية القضائية:** يجب أن تحمي القوانين أجور وظروف عمل القضاة بحيث لا يمكن التلاعب بها من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية لمعاقبة القضاة المستقلين أو مكافأة أولئك الذين يحكمون لصالح الحكومة.
6. **النقل القضائي:** لا بد من وجود معايير موضوعية لنقل أو انتداب القضاة للمحاكم الموجودة في أماكن خاصة لضمان عدم معاقبة القضاة المستقلين أو الغير مرتشين بنقلهم إلى المناطق النائية. لا ينبغي أن يتدبد القضاة للعمل في محاكم في منطقة لهم بها روابط وثيقة أو ولاء مع الساسة المحليين.
7. **إدارة وتحويل القضايا:** يجب أن يكون إحالة القضايا على أساس معايير واضحة وموضوعية يقررها القضاة، ويتم تقييمها بانتظام وبطريقة تحمي من إحالة القضايا إلى القضاة الموالين للحكومة أو لرجال الأعمال.
8. **الوصول إلى المعلومات والتدريب:** يجب أن يكون من السهل وصول القضاة إلى التشريعات والقضايا وإجراءات المحاكم، وأن يحصلوا على تدريباً أولياً قبل أو عند التعيين، فضلاً عن التدريب المستمر طوال حياتهم المهنية، ويشمل ذلك التدريب مجال التحليل القانوني، وتفسير القرارات وكتابة الحكم إدارة القضايا، بالإضافة إلى تأكيد النزاهة ومكافحة الفساد.
9. **الأمن الوظيفي:** ينبغي تأمين وظيفة القاضي لنحو عشرة أعوام غير خاضعة للتجديد، نظراً لأن القضاة يميلون إلى تكيف أحكامهم وسلوكهم القضائي نحو نهاية الفترة تحسباً للتجديد.

### المساءلة والتأديب

10. **الحصانة:** تسمح الحصانة المحدودة للقضاة والمتعلقة بواجباتهم القضائية باتخاذ القرارات دون خوف من الادعاء المدني ضدهم. وهذه الحصانة يجب أن لا تشمل قضايا الفساد أو القضايا الجنائية الأخرى.
11. **الإجراءات التأديبية:** تضمن قواعد محاسبة وتأديب القضاة أن يقوم القضاة بتحقيقات دقيقة أولية في جميع الادعاءات، وأن يكون هناك هيئة مستقلة للتحقيق في الشكاوى التي تقدم ضد القضاة، وإعطاء حيثيات وأسباب قراراتها.
12. **شفافية ونزاهة عملية العزل:** يجب تطبيق معايير صارمة لإجراءات وأسباب عزل القضاة. يجب أن تكون آليات عزل القضاة واضحة وشفافة ونزيهة، ويجب إعلان أسباب قرارات العزل، وإذا ما كان هناك أي اتهامات بالفساد يتم تحويل القاضي للمحاكمة.
13. **المحاكمة العادلة والاستئناف:** للقاضي الحق في الحصول على محاكمة عادلة وتمثيل قانوني واستئناف قرارات محاسبته.

14. **ميثاق عمل القضاة:** يقدم ميثاق العمل القضائي دليلاً ومقياساً للسلوك القضائي، وينبغي أن يوضع وينفذ من قبل السلطة القضائية. يجب التحقيق في مخالفات الميثاق من قبل هيئة قضائية تحكم فيها.
15. **سياسة الشكاوى:** إن سرية وصراحة إجراءات الشكاوى الرسمية أمر حيوي، بحيث يستطيع كل من المواطنين والمحامين والمدعين العامين والشرطة ووسائل الإعلام والمجتمع المدني التبليغ بالاشتباه في انتهاكات قواعد وميثاق القضاة، أو الفساد من جانب القضاة ومديري المحاكم أو محامين.
16. **رابطة قوية ومستقلة للقضاة:** يجب أن تمثل رابطة القضاة المستقلة أعضائها في جميع التفاعلات مع الدولة ومكاتبها. يجب أن تكون هيئة الرابطة منتخبة والترشيح لها مفتوح لجميع القضاة وتدعم القضاة بشأن المسائل الأخلاقية، وأن تكون مرجعاً عن القضاة الذين يخشى أنهم في موضع شبهة.

### الشفافية

17. **شفافية الهيئة:** يجب أن تنشر الهيئة القضائية تقارير سنوية عن أنشطتها وإنفاقها، وتزويد الجمهور بمعلومات موثقة عن إدارتها وتنظيمها.
18. **شفافية العمل:** يحتاج الجمهور الحصول على المعلومات المتعلقة بالقوانين والتغييرات المقترحة في التشريعات وإجراءات المحاكم والوظائف القضائية الشاغرة، ومعايير التوظيف وإجراءات اختيار القضاة وأسباب التعيينات القضائية.
19. **شفافية التقاضي:** يجب أن تكون المحاكمات القضائية عامة علنية. (مع استثناءات محدودة، مثلًا فيما يتعلق بقضايا الأطفال) يجب السماح بنشر حيثيات الأحكام، وعمل دليل عام معلن لإجراءات التقاضي وللمساعدة صانعي القرار خلال سير المحاكمات.
20. **إعلان الذمة المالية للقضاة:** يجب أن يكون هناك كشف دوري للذمة المالية للقضاة وثروتهم وممتلكاتهم ولاسيما عندما على المسؤولين الآخرين القيام بذلك.
21. **كشف تضارب المصالح القضائية:** على القضاة أن يعلنوا عن حالة وجود تعارض مصالح في القضايا التي ينظرونها بمجرد أن يكون هذا التعارض واضح لهم وإحالة القضية لقاض آخر عندما تكون (أو يبدو أنه يوجد) شبهة تحيز إلى طرف ما في القضية، كأن يكونوا قد عملوا سابقاً كمحامين في نفس القضية أو كانوا سابقاً شهوداً فيها، أو إذا كانت لها مصلحة مالية تترتب على النتيجة.
22. **الإعلان الواسع عن الحق في محاكمة عادلة:** يجب أن تكفل آليات المؤسسات القضائية الرسمية للأطراف المعنية باستخدام المحاكم المشورة القانونية بشأن طبيعة وحجم ونطاق حقوقها والإجراءات قبل وأثناء وبعد المحاكمة.
23. **حرية التعبير:** يجب أن يكون بوسع الصحفيين التعليق المحايد على الإجراءات القانونية والتقارير عن الاشتباه في الفساد أو التحيز. يجب إصلاح قوانين النشر التي تجرم فضح المشتبه فيهم أو تعطي القضاة الحق في تعويضات كبيرة والذي يمنع وسائل الإعلام من التحقيق والإبلاغ عن القضاة المشبوهين.
24. **جودة التعليق:** لا بد أن يكون هناك تدريب جيد للصحفيين والمحررين في الكتابة عما يحدث في المحاكم والقضايا القانونية وعرضه للجمهور العام بشكل مفهوم. وينبغي تشجيع الأكاديميين على التعليق على الأحكام القضائية في المجلات القانونية، أن لم يكن في وسائل الإعلام.
25. **مشاركة المجتمع المدني، والبحث، والرصد، والإبلاغ:** يمكن أن تساهم منظمات المجتمع المدني في فهم القضايا المتصلة بالفساد القضائي من خلال رصد حالات الفساد، فضلاً عن المؤشرات المحتملة للفساد، مثل التأخير في الحكم أو الأحكام ذاتها.

26. النزاهة والشفافية مع الدول المانحة: على برامج الإصلاح القضائي أن تعالج مشكلة الفساد القضائي. وينبغي للجهات المانحة أن تتشارك في المعرفة عن تشخيص وتقييم كفاءة إجراءات التقاضي، و الانخراط علنا مع الدول الشريكة.

تتكامل هذه التوصيات مع عددا من المعايير الدولية بشأن نزاهة القضاء واستقلاله، فضلا عن مختلف نماذج الرصد والإبلاغ التي وضعت من جانب المنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية. فهي تبرز فجوة في الإطار القانوني الدولي بشأن آليات المساءلة القضائية. تسترعي منظمة الشفافية اهتماما خاصا لمبادئ بانجلور للميثاق والسلوك القضائي، وهو ميثاق لقواعد سلوك القضاة والذي تبناه عدد من الهيئات القضائية في بعض الدول، وأعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في عام 2006. تمثل مبادئ بانجلور خطوة نحو سد هذه الفجوة، وان كان بشكل طوعي، وبالإضافة إلى ذلك، فان المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استقلال السلطة القضائية ينبغي أن تراجع في ضوء القلق الواسع الذي برز في العقد الأخير للحاجة إلى قدر اكبر من المساءلة القضائية.

لا يوجد مجموعة سحرية من الممارسات التي من شأنها الحد من الفساد في جميع الحالات. تبرز التقارير القطرية في الجزء الثاني من هذا المجلد سعة تنوع توصيات الإصلاح القضائي المحددة بسياق كل دولة، وبالتالي لا تنطبق بصورة عامة على كل الحالات. تتطلب اختلاف الحالات تدابير معينة قد لا تكون مفيدة في مكان آخر. ومع ذلك، فان هذه التوصيات تعتبر بمثابة دليل عام للإصلاحات الرامية إلى تعزيز استقلال القضاء ومساءلته، وتشجيع المزيد من فعالية وكفاءة وإنصاف التنفيذ. يعرض هذا المجلد إصلاح قضائي متعدد الأوجه وشامل يشكل خطوة حاسمة نحو تعزيز العدالة وكبح الفساد الذي يحط من النظم القانونية ويدمر حياة الناس في جميع أنحاء العالم.

[1] لمعرفة المزيد عن هذه الدراسة، بما في ذلك قائمة البلدان المدرجة فيه، راجع مقالة البحث في الصفحة 11.

[2] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الصراع والسلام والتعاون الإنمائي، تعزيز إقامة العدل والأمن في الدول الهشة، 4 أغسطس 2006.

[3] هذه التوصيات تعتمد على قائمة أكثر شمولا، "منظمة الشفافية الدولية: المرجعين لصون النزاهة ودرء الفساد في النظم القضائية"، التي صاغها فيكي كيبلا بمداخلات من عدد من كبار القضاة وغيرهم من الخبراء من جميع أنحاء العالم، وهي متاحة منظمة الشفافية الدولية.